

N.L

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	12	3	10,8	10,8	10,8
	18	4	21,1	21,1	31,8
	24	2	10,0	10,0	41,8
	30	1	0,3	0,3	02,6
	32	1	0,3	0,3	04,9
	34	1	0,3	0,3	63,2
	42	1	0,3	0,3	68,4
	46	2	10,0	10,0	78,9
	02	1	0,3	0,3	84,2
	6	2	10,0	10,0	94,7
	64	1	0,3	0,3	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

N.M

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid		1	0,3	0,3	5,3
	12	10	02,6	02,6	07,9
	16	2	10,0	10,0	68,4
	24	2	10,0	10,0	78,9
	34	1	0,3	0,3	84,2
	6	3	10,8	10,8	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

N.M.B

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid		16	84,2	84,2	84,2
	12	2	10,0	10,0	94,7
	6	1	0,3	0,3	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية- دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني

م.م عبد الحسين جاسم محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

المستخلص

تعد سياسة الاحتياطي القانوني من أدوات السياسة النقدية الكمية غير المباشرة المؤثرة على أداء المصارف التجارية حسب السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية، لذا قام البحث على تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على كل من مؤشرات الربحية، السيولة وملائمة رأس المال.

وباستخدام التقارير السنوية للبنك العربي للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٤) تم استخراج نسب مئوية تمثل مؤشرات أداء البنك العربي وجرى اختبار معنوية النتائج باستخدام التحليل الإحصائي (ANOVA) والمتضمن معامل التحديد (R^2) واختبار (F) واختبار (T). وبالاستناد إلى نتائج التحليل تم التوصل إلى (أن لنسبة الاحتياطي القانوني تأثيراً معنوياً على مؤشري الربحية وملاءة رأس المال، بينما تؤثر معنوياً على مؤشر واحد فقط من مؤشرات السيولة دون غيره والمتمثل بنسبة السيولة القانونية).

ولذلك فإن أهم ما يوصي به الباحث هو (أن يقوم البنك المركزي الأردني باتباع سياسة أخرى مع سياسة نسبة الاحتياطي القانوني كإصدار شهادات إيداع مثلاً وبيعها للبنوك التجارية لامتصاص سيولتها).

المقدمة

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، إذ أنها تلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، وهي أهم وظائف البنوك المركزية ويعد متطلب الاحتياطي القانوني أحد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة المستخدمة من قبل البنوك المركزية إذ أصبح هذا الاحتياطي إلزامي بموجب القانون إذ أنه يمثل مصدر قوة كبيرة للنظام المصرفي، ويتوقف نجاح المصارف التجارية في تحقيق أغراضه وأهدافه على حسن إدارته لمصادر أمواله واستخدامها حتى يتحقق أكبر نفع في ظل الظروف السائدة لذلك فإن عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية يمكن إن ينظر لها من خلال مداخل مختلفة تعكس وجهات النظر المختلفة، ومن أجل ما تقدم جاء هذا البحث الذي يهدف إلى تحليل هذه السياسة ومعرفة أثرها في أداء المصارف

التجارية ولذا فقد قسم إلى خمسة محاور تتناول الأول المقدمة ومنهجية البحث فيما تضمن الثاني الجانب النظري للبحث وخصص الثالث للجانب العملي للبحث وأختتم الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً : منهجية البحث

1- مشكلة البحث: (Research Problem)

تتمحور مشكلة البحث على التساؤل الآتي: هل إن لسياسة نسبة الاحتياطي القانوني تأثير على أداء المصارف التجارية عامة والمصرف محل البحث خاصة؟

2- أهمية البحث: (Research Importance)

تلعب المصارف التجارية دور ريادي وإستراتيجياً في تنفيذ السياسات الاقتصادية، وتعد عملية تقييم الأداء للمصارف التجارية من أهم العمليات التي تمكن من الوصول إلى معرفة واقع الأداء الذي تمارسه المصارف التجارية ، ولذا تبرز أهمية البحث في كونه يلقي الضوء على جانب من جوانب العلاقة بين البنك المركزي الأردني والبنك العربي من خلال تحليل أهمية سياسة نسبة الاحتياطي القانوني، وبيان أثرها على احتياطات البنك العربي وعلى أدائه وكذلك على موارد البنك المركزي وعلى أدائه لوظائفه داخل الاقتصاد الأردني.

3- هدف البحث: (Research Aim)

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- 1- قياس نسبة الاحتياطي القانوني في البنك العربي وبيان مدى تأثير هذه السياسة على أدائه.
- 2- تقييم أداء البنك العربي من خلال استخدام المؤشرات المالية في جوانب الربحية والسيولة وملاءة رأس المال وتوظيف الأموال للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٤).

4- فرضية البحث: (Research Hypothesis)

ينطلق البحث من فرضية عامة وهي:

((إن نسبة الاحتياطي القانوني ليس لها تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية على أداء المصارف التجارية)).

5- العينة ومدة البحث:

تم اختيار البنك العربي كونه من البنوك التي تمتلك أرضية واسعة على النطاق المحلي خاصة والدولي عامه والسمعة في مجال تأديته للخدمات وفضلاً عن توافر البيانات المطلوبة للتحليل. هذه البيانات التي شملت بالتحليل غطت المدة (1997-2004).

6- أساليب جمع البيانات:

تم استخدام المصادر العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث لأغناء الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد أعتمد الباحث على الكشوفات المالية الخاصة بالبنك العربي والمتمثلة

بكشف الميزانية العمومية وكشف الدخل . اما فيما يتعلق بالجانب الإحصائي فتم الحصول على النتائج من الحاسبة الالكترونية باستخدام نظام (Excel) .
الأداء الذي تمارسه المصارف التجارية ، ولذا تبرز أهمية البحث في كونه يلقي الضوء على جانب من جوانب العلاقة بين البنك المركزي الأردني والبنك العربي من خلال تحليل أهمية سياسة.

ثانياً: الجانب النظري للبحث

1- مفهوم الاحتياطي القانوني

وهو نسبة مئوية يقتطعها المصرف كل عام من صافي أرباحه وبشكل إجباري (قانوني) وفي الغالب تكون هذه النسبة (١٠%)، ويبقى المصرف يقتطع هذه النسبة حتى تعادل القيمة الاسمية لأسهم المصرف (حتى يساوي الاحتياطي القانوني رأس المال المدفوع بالكامل) .

(العصار و الحلبي، ٢٠٠٠: ٧٥)

وتستخدم البنوك المركزية الاحتياطي القانوني لغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من ناحية وكذلك لحماية المصارف التجارية من ناحية أخرى وذلك بوضع نسبة معينة من الودائع كاحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي يجعلها لا تتوسع بدرجة كبيرة في منح الائتمان مما يؤثر على السيولة لديها. (الدوري والسمراي، ٢٠٠٦ : ٢١١) وتمثل هذه النسبة جزءاً من الالتزامات النقدية المفروضة على المصارف إذ تختلف هذه النسبة من بلد إلى آخر.

(Burda & Wyplosz, 1997: 220)

وقد وجدت المصارف التجارية انه من الأفضل لها ان تحتفظ باحتياطي إجباري لدى البنك المركزي لأن مثل هذه الودائع تتمتع بثقة ومنزلة عاليتين (Hempel & Simonson, 1999 : 242).

وهناك جملة من الفوائد يمكن الحصول عليها عند تركيز الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي:

(جميل، ٢٠٠٣ : ٣)

1 - ان تركيز الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي يعد قوة للنظام المصرفي ويزيد ثقة الجمهور ويشكل الأساس لهيكل من الائتمان أطول مدة وأكثر مرونة مما لو كانت هذه الاحتياطات مبعثرة بين عدد كبير من المصارف التجارية، وتركيزه بهذه الصورة في مؤسسة واحدة يمكن استخدامه بطريقة أكثر فعالية وخاصة في أوقات الأزمات المالية التي يزداد فيها طلب المصارف التجارية على السيولة من البنك المركزي.

٢- إن تركيز الاحتياطي القانوني لدى البنوك المركزية يوفر لها أرصدة إضافية ويقوي المركز المالي لهذه البنوك بحيث يزيد من قدرتها في الرقابة على الائتمان المصرفي ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض.

وتختلف قوانين البنوك المركزية عند فرضها لهذه النسبة، فهناك بنوك مركزية تفرض هذه النسبة على جميع أنواع الودائع بدون تمييز وبمعدل واحد وهناك بنوك تقوم بتحديد نسب مختلفة وفقاً لكل نوع من أنواع الودائع. (Parking, el . at ., 1997: 804)

وهناك بنوك مركزية تميز بين الودائع عند فرضها لهذه النسبة فتفرض نسبة أعلى على الودائع الجارية مقارنة بالودائع الزمنية ويعزى سبب هذا التمييز إلى أن الودائع الجارية عرضة للسحب عليها في أي وقت، وفي هذه الحالة يناسب أجل الوديعة بصورة عكسية مع نسبة الاحتياطي الإلزامي للسبب ذاته، وهناك بعض البنوك المركزية تميز بين المصارف التجارية ومصارف الاستثمار في فرض هذه النسبة.

وتعد سياسة الاحتياطي القانوني سياسة فعالة كسلاح بيد البنك المركزي وخاصة عندما تكون هناك ظروف تجعل من أدوات السياسة الكمية الأخرى غير فعالة. ولكن بالرغم من ذلك لا يمكن أن تكون سياسة الاحتياطي فعالة إذا كانت السوق النقدية في البلاد ضيقة* وغير متطورة وبالتالي يمكن القول إن هذه السياسة لا يمكن أن تكون بديلاً فعالاً عن السياسة المفتوحة* وإنما الجمع بين السياسة النقدية جميعاً تكون مطلوبة لتحقيق رقابة فعالة على حجم الائتمان المصرفي. (خليل، ١٩٨٢: ٦١٦)

*السياسة النقدية الضيقة: هي قيام البنوك المركزية ببيع وشراء السندات الحكومية.

*السياسة النقدية المفتوحة: هي قيام البنوك المركزية ببيع وشراء الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية فضلاً عن شراء وبيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة.

(الدوري والسمرائي، ٢٠٠٦: ٢٠٤)

٢- الاحتياطي القانوني المفروض على البنوك التجارية الأردنية

في بداية الأمر تم إصدار إشعار إلى البنوك المرخصة في سنة ١٩٦٧ حدد بموجبه نسبة الاحتياطي القانوني بنسبة ٧% من مجموع الودائع الجارية والودائع لأجل وفي سنة ١٩٧٠ قام البنك المركزي برفع هذه النسبة إلى ١٠%. ثم اتخذ قراراً برفع الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي إلى ١٢% في سنة ١٩٧٤. وفي سنة ١٩٧٦ تم إدخال بعض التعديلات على النسب المذكورة فقد تم رفع الحد الأدنى نظراً لظروف الانتعاش الاقتصادي وما رافقه من ضغوط تضخمية للحد من مقدرة البنوك على خلق التسهيلات الائتمانية وأهم التعديلات التي أدخلت هي:

استيفاء نسبة ١٢% كاحتياطي قانوني من إجمالي ودائع التوفير والأجل.

استيفاء نسبة ١٥% على باقي البنود التي تشملها تلك النسبة (الودائع تحت الطلب).

وفي عام ١٩٧٩ تم رفع هذه النسبة لتصل إلى ١٣% من الودائع الادخارية و ١٦% من الودائع تحت الطلب وفي السنوات التالية قام البنك المركزي الأردني بتخفيض هذه النسبة عدة مرات خلال المدة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ بحيث وصلت إلى ٧% على ودائع التوفير والآجل و ١٠% على الودائع الجارية. (جميل، ٢٠٠٣: ٦)

وفي عام ١٩٩٢ قام البنك المركزي بتوجيه سياسته النقدية نحو امتصاص السيولة الفائضة من خلال إيجاد فرص لإيداع المصارف التجارية مبالغ لديه بأجل لمدة ٦ أشهر وبفائدة تشجيعية تصل إلى ٤% وتحديد التسليف بنسبة ٩٠% من الودائع (عقل، ٢٠٠٠: ١٨٦) ولكن عاد البنك في عام ١٩٩٥ بفرض نسبة احتياطي إلزامي موحد على جميع الودائع سواء كانت منها الجارية أو الزمنية. (جميل، ٢٠٠٣: ٧)

وفي عام ٢٠٠١ فرضت هذه النسبة بصورة موحدة على المصارف التجارية دون مراعاة لظروفها فلا يوجد هناك نسبة مفروضة على مصرف تجاري معين تختلف عن المصارف الأخرى.

وفي نفس العام قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بواقع نقطتين مئويتين لتصبح ٨% بدلاً من ١٠%.

٣: مؤشرات أداء المصارف

تعتبر مؤشرات أداء المصارف من أهم مراحل عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية وركيزة أساسية من ركائزها وتعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء وهناك عدداً كبيراً من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء، وفي المصارف التجارية إلا أننا سنتطرق إلى أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعاً. (هندي، ١٩٩٦، ص ٩).

٣-١: مؤشرات الربحية Profitability Indicators

وتعتبر هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي وهي تقيس قدرة المصرف التجاري على تحقيق العائد على الأموال المستثمرة وتشمل هذه المؤشرات النسب التالية:

٣-١-١ معدل العائد على حق الملكية (Return On Equity (REO)

يتكون هذا المقياس من صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على حقوق الملكية حيث إن مقام المعادلة يشمل أموال المالكين فقط ولا تدخل فيه الأموال المقرضة أو الديون المترتبة على المصرف لذلك يطلق على هذا المقياس أيضاً (العائد على القيمة المضافة) (الخطيب، ٢٠٠٢، ١١٥). ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح (بعد الفوائد والضرائب)}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

(Gitmon, 2000:129)

٣-١-٢ معدل العائد على الاستثمار (ROI) (Return On Investment)
يعرف العائد على الاستثمار بأنه (المكافئة على الاستثمار)، وتعني كلمة الاستثمار جميع الموجودات المادية والمالية التي يستخدمها المصرف في عملياته من أجل تحقيق الربح لذلك يطلق على هذا المؤشر أيضاً بالعائد على الموجودات (Return On Assets (ROA)
يعد هذا المؤشر مؤشراً مالياً يكشف قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في موجوداته لذا فإن النسبة العالية للعائد على الاستثمار يعتبر دليلاً على صحة القرارات الاستثمارية والتمويلية للمصرف.
(الخطيب، ٢٠٠٢ : ١١٢)
ويمكن حساب المؤشر على وفق الصيغة الآتية:

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح (بعد الفوائد والضرائب)}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

(Gitmin, 2000: 128)

2-3 مؤشرات السيولة Liquidity Indicators

السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف وهي السرعة أو الملائمة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد وإن عملية تكوين النقود التي تكون جذابة بالنسبة للمصارف تتضمن تكوين الموجودات التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وبدون خسارة (Howells & Bain, 2000: 8).

وتتمثل سيولة مصرف ما في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة لهم والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يختارها الزبائن وأن المصدر النهائي للسيولة في النظام المصرفي ككل يتمثل في البنك المركزي والذي يكون مستعداً لتقديم الأموال الكافية لتلبية أي طلب للمودعين (العلاق، ٢٠٠١ : ١١٦).

ويتحقق جانب من السيولة لدى المصارف التجارية من خلال نسبة الاحتياطي القانوني التي يتعين على المصارف الاحتفاظ بها لدى المصرف المركزي من دون فائدة (Burda & Wyplosz, 1997:221).

وتتألف سيولة المصرف كذلك من الالتزامات المالية (مثل استردادات الودائع والطلبات القانونية للقرض) ولهذا يتوجب على المصرف إن يلبي تلك الاحتياجات كي يصبح وسيطاً مالياً، وأن متطلبات السيولة تكون صعبة القياس لأن إدراك المودعين الفعليين والمحتلمين وثقتهم وكذلك سوق النقد تكون صعبة التقدير.

وهناك ثلاثة إبعاد للسيولة وهي (Howells & Bain, 2000: 8) الوقت: وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد. المخاطرة: وهي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر (Issuer) أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال. التكلفة: وهي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

وهناك عدة مؤشرات للسيولة من أهمها :-

1-2-3 نسبة الرصيد النقدي (Monetary Found Ration)

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على تلبية التزاماته من النقدية المتوفرة لديه في الصندوق ولدى المصارف الأخرى، إن هذه النسبة قد تخضع لتعليمات البنك المركزي ويختلف حجمها من بلد لآخر.

وتستخرج على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{النقد في الصندوق و إجمالي الودائع} \\ \text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى المصارف الأخرى}}{100 \times}$$

(العلاق، ٢٠٠١: ١٢٠)

2-2-3 نسبة الاحتياطي القانوني (Legal Reserves Ratio)

تحتفظ المصارف التجارية بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع لدى البنك المركزي وتكون على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المركزي ومن دون فائدة ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني وهذه النسبة عرضة للتغير تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد، ويستخدم هذا الاحتياطي في البنك المركزي بوصفه وسيلة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي. وأن ارتفاع هذه النسبة تعني ارتفاع قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية. وتستخرج على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

(الدليمي ، ١٩٩٠ : ٦٠٧)

3-2-3 نسبة السيولة القانونية (Legal Liquidity Ratio)

وتعكس هذه النسبة قدرة المصرف التجاري على مواجهة طلبات السحب من قبل المودعين، مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية . وأن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية. وتستخرج على وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية + شبه النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

(الدوري و عداي ، ١٩٩١ : ٢٠٢)

4-2-3 نسبة التوظيف المالي (Investment Ratio)

وتمثل هذه النسبة العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف التجاري بحكم طبيعة عمله إلى إجمالي الودائع أو تشير هذه النسبة إلى مدى استعمال المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن والمؤسسات من القروض والتسليفات. وتستخرج على وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والتسليفات}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

(الدوري و عداي ، ١٩٩١ : ٢٠٢)

3-3 مؤشرات ملائمة رأس المال (Capital Adequacy)

يتكون حق ملكية المصرف التجاري من:

١- رأس المال المدفوع (الأسهم العادية): وتعد الأسهم العادية حصص ملكية فمالكو الأسهم العادية هم المؤسسون والمساهمون ولذلك هم يمتلكون (حق الشفعة) وكذلك السيطرة النهائية على شؤون المصرف أي لهم حق التصويت (Brealey & Myers, 1991: 356).

٢- الأسهم الممتازة: وهي أداة مالية هجينة لأنها تتمتع ببعض صفات حق الملكية وبعض صفات المديونية. (الشماع، ١٩٩٢ : ١٩). ويتميز حامل السهم الممتاز في حصوله على نصيبه من الأرباح قبل حامل السهم العادي (Brealy & Myers, 1991: 320).

٣- الأرباح المحتجزة: وهي الأرباح الصافية للمصرف المحتجزة في الأعمال التجارية والتي لم توزع لحملة الأسهم (Rose, 1999: 475).

وتنظم مؤشرات ملائمة رأس المال عدة أنواع من أهمها :-

3-3-1 نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات: وهي مدى اعتماد المصرف على حقوق مالكية في تكوين الموجودات وتحسب على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

(هندي ، ١٩٩٦ : ٣٨٣)

3-3-2 نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع: وتبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدراً من مصادر التمويل ومدى قدرة المصرف التجاري على رد الودائع من الأموال المملوكة له وأن ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

وتحسب على وفق المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

(فهد ، ٢٠٠٧ : ٣٨).

3-3-3 نسبة حق الملكية إلى إجمالي القرض: وتعد هذه النسبة مقياساً لئامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض. وتحسب على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100$$

(العلاق، ٢٠٠١ : ١٤٦).

3-3-4 نسبة حق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية: وتمثل مدى قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر المختلفة في الأوراق المالية والاستثمارات قصيرة الأجل. وتحسب وفق المعادلة الآتية :

حقوق الملكية

$$\text{حق الملكية الى الاستثمار في الأوراق المالية} = \frac{\text{إجمالي الاستثمار في الأوراق المالية}}{100 \times}$$

(العلاق، ٢٠٠١: ١٤٨).

ثالثاً: الجانب العملي للبحث

أسس البنك العربي في ١٩٣٠/٥/٢١ في مدينة القدس في فلسطين وبأشر عمله في ١٤/تموز من العام نفسه برأس مال قدره (١٥٠٠٠) جنيه فلسطيني وفي عام ١٩٤٨ انتقلت الإدارة العامة إلى عمان وأصبح البنك العربي شركة مساهمة عامة وفقاً لأحكام قانون الشركات الأردني (البنك العربي، التقرير السنوي، ٢٠٠٤، ٦).

ويمكن بيان واقع أداء البنك العربي من خلال استخراج المؤشرات التالية:

1- مؤشرات الربحية:

1-1 معدل العائد على حق الملكية:

يقيس هذا المؤشر العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس المال، وكلمما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصرف.

جدول (١)

معدل العائد على حق الملكية للبنك العربي للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٤)

السنة	معدل العائد على حق الملكية %	نسبة النمو %
١٩٩٧	١٤,٩٥	—
١٩٩٨	١٥,٤٢	٣,١٤
١٩٩٩	١٣,١٩	-١٤,٤٦
٢٠٠٠	١٢,٢٩	-٦,٨٢
٢٠٠١	١١,٩١	-٣,٠٩
٢٠٠٢	١٠,١٢	-١٥,٠٢
٢٠٠٣	٨,٣٨	-١٧,١٩
٢٠٠٤	٥,٧٢	-٣١,٧٤
المتوسط العام	١٢,٦٢	

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن النسبة بانخفاض مستمر خلال سنوات البحث (١٩٩٧ - ٢٠٠٤) فقد بلغ أعلى معدل للعائد على حق الملكية في سنة ١٩٩٨ وهو ١٥,٤٢ % متجاوزاً المتوسط العام والبالغ (١٢,٦٢ %) بنسبة (٢٢,١٨ %) وتعد هذه السنة أفضل السنوات أداء على

وفق هذا المؤشر تليها سنة ١٩٩٧ متجاوزة المتوسط العام بنسبة (١٨,٤٦%) اما أدنى نسبة تحققت فكانت في سنة ٢٠٠٤ إذ بلغت (٥,٧٢%) وهي أدنى من المتوسط العام بنسبة (٥٤,٦٧%) ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض صافي الربح بسبب انخفاض أسعار الفائدة على مختلف العملات فقد انخفضت من (١٢٦٤٥٥) ألف دينار أردني في سنة ١٩٩٨ إلى (٨٤١٠٧) ألف دينار أردني سنة (٢٠٠٤) أي بانخفاض مقداره (٥٠,٣٥%).

2-1 معدل العائد على الاستثمار

يقيس هذا المؤشر معدل العائد على الأموال المستثمرة في الموجودات، بعد دفع الفوائد والضرائب المترتبة عليها، لذا فإنه يعكس كفاءة الإدارة في تشغيل الموجودات.

جدول (٢) معدل العائد على الاستثمار للبنك العربي للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٤)

السنة	معدل العائد على الاستثمار %	نسبة النمو %
١٩٩٧	١,٠٠	---
١٩٩٨	١,٠٧	٧
١٩٩٩	٠,٩٦	-١٠,٢٨
٢٠٠٠	٠,٩٤	-٢,٠٨
٢٠٠١	٠,٩٦	٢,١٢
٢٠٠٢	٠,٨٨	-٨,٣٣
٢٠٠٣	٠,٧٧	-١٢,٥
٢٠٠٤	٠,٥٢	-٣٢,٤٦
المتوسط العام	٠,٨٨	

المصدر: من إعداد الباحث

يوضح الجدول أعلاه معدل العائد على الاستثمار وكان أعلى معدل هو في سنة ١٩٩٨ إذ حققت (١,٠٧%) أي نسبة نمو ٠,٠٧% عن السنة السابقة ١٩٩٧ وقد حققت مائتان سنتان أعلى معدلين خلال سنوات البحث أما أدنى معدل فكان من نصيب سنة ٢٠٠٤ إذ بلغت النسبة (٠,٥٢%) و يرجع سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض نسب النمو في صافي الربح في تلك السنة وذلك بسبب انخفاض أسعار الفائدة في مختلف العملات وخاصة الدولار الأمريكي وكذلك بسبب عدم استقرار الظروف السيـاسية والاقتصادية السائدة في مختلف دول العالم ومن ضمنها البلدان التي تنتشر فيها فروع البنك وقد انعكس اثر هذه العوامل على نوعية التسهيلات المصرفية القائمة وكان تأقلم البنك مع هذه التغيرات بصورة جيدة وكذلك التزمت سياستها الهادفة إلى الحفاظ على المستوى العالي من الجودة في نوعية موجوداتها وقوة المركز المالي. (التقرير السنوي، البنك العربي لسنة ٢٠٠٢: ٢٤).

2- مؤشرات السيولة:

1-2 نسبة الرصيد النقدي :

وتعتبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ السائلة التي يحتفظ بها البنك في خزانته إلى إجمالي الودائع ويعكس ازدياد هذه النسبة زيادة المبالغ السائلة مقارنة بحجم الودائع وبالتالي يؤدي إلى التأثير في تحقيق هدف الربحية.

جدول (٣) نسبة الرصيد النقدي للبنك العربي للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٤)

السنة	نسبة الرصيد النقدي %	نسبة النمو %
١٩٩٧	٤١,٣١	-
١٩٩٨	٣٢,١٥	٢,٠٠
١٩٩٩	٤٣,٦٩	٣,٦٥
٢٠٠٠	٤٥,٤١	٣,٩٣
٢٠٠١	٤٣,٣٩	-٤,٤٤
٢٠٠٢	٤٩٣٩٦	١٥,١٤
٢٠٠٣	٥١,٢٥	٢,٥٨
٢٠٠٤	٤٥,٩١	١٠,٤١
المتوسط العام	٤٥,٣٨	

المصدر : من إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه تذبذب النسبة بالارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى وقد بلغ أعلى نسبة للرصيد النقدي في سنة ٢٠٠٣ إذ بلغت (٥١,٢٥%) متجاوزاً المتوسط العام والبالغ (٤٥,٣٨%) بنسبة (١٢,٩٣%)، أما أدنى نسبة لهذا المؤشر فكان من نصيب سنة ١٩٩٧ إذ بلغت (٤١,٣٢%) أدنى من المتوسط العام بنسبة (٨,٩٤%) ويرجع سبب هذا التذبذب إلى ارتفاع النقدية وإجمالي الودائع بمعدلات متساوية تقريباً، إذ ارتفع الرصيد النقدي من (٣٩٣٨٥٠٧) ألف دينار أردني في سنة ١٩٩٧ إلى (٥٩٠٦١١٧) ألف دينار أردني في سنة ٢٠٠٤ أي بزيادة مقدارها (٤٩%)، أما إجمالي الودائع فقد ازدادت من (٩٥٣٠٠٠١) ألف دينار أردني في سنة ١٩٩٧ إلى (١٢٨٦٣٤٨٩) ألف دينار أردني في سنة ٢٠٠٤ أي بزيادة مقدارها (٣٥%).

2-2 نسبة الاحتياطي القانوني:

تعد هذه النسبة من المقاييس المهمة لمؤشرات السيولة لأنها تعبر عن قابلية الجهاز المصرفي على مواجهة السحوبات وتلبية طلبات القروض وهي نسبة تحدد قانوناً والهدف منها حماية المودعين.

جدول (٤) نسبة الاحتياطي القانوني للبنك العربي للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٤)

السنة	نسبة الاحتياطي القانوني %	نسبة النمو %
١٩٩٧	١٣,٩٩	-
١٩٩٨	١١,١٢	-٢٠,٥١
١٩٩٩	١١,٨١	٦,٢٠
٢٠٠٠	١١,٣٩	-٣,٥٥

٢٠٠١	١٣,٣٠	١٦,٧٦
٢٠٠٢	١٤,٢٧	٧,٢٩
٢٠٠٣	٢٠,٩١	٤٦,٥٣
٢٠٠٤	٢٤,٤١	١٦,٧٣
المتوسط العام	١٥,١٥	

المصدر : من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تباين النسبة بالارتفاع والانخفاض إذ بلغت في السنة الأولى ١٩٩٧ ما نسبته (١٣,٩٩%) ثم انخفضت في سنة ١٩٩٨ لتبلغ (١١,١٢%) وهو أدنى مستوى وصلت إليه خلال سنوات البحث وهو أدنى من المتوسط العام البالغ (١٥,١٥%) بنسبة (٣٦,٢٤٥%) ثم بلغت (١١,٣٩%) في سنة (٢٠٠٠) إلا أنها عادت إلى الارتفاع في السنوات اللاحقة حتى حققت أعلى نسبة احتياطي قانوني في سنة ٢٠٠٤ إذ بلغت (٢٤,٤١%) متجاوزاً المتوسط العام بنسبة (٦١,١٢%) محققة نمواً مقداره (١٦,٧٣%) مقارنة مع السنوات السابقة، ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي فقد ازدادت من (١٦٢٩٢٢٦) ألف دينار أردني في سنة ٢٠٠١ إلى (٣٠٧٦٣٢٩) ألف دينار أردني في سنة ٢٠٠٤ إلى زيادة مقدارها (٨٨,٨٢%)

3-2 نسبة السيولة القانونية

وتعبر عن العلاقة بين المبالغ السائلة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه ولدى البنك المركزي مضافاً إليها الاستثمارات إلى إجمالي الودائع فكلما ازدادت هذه النسبة ازدادت المبالغ المستثمرة لدى البنك مقارنة بأجمالي الودائع والعكس صحيح.

جدول (٥) نسبة السيولة القانونية للبنك العربي للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٤)

السنة	نسبة السيولة القانونية %	نسبة النمو %
١٩٩٧	١٠,٧	-
١٩٩٨	١٠,٨	٠,٩
١٩٩٩	١٠,٧	-٠,٩
٢٠٠٠	١٠,٨	٠,٩
٢٠٠١	١٠,٨	٠
٢٠٠٢	١١,٧	٨
٢٠٠٣	١١,٩	١,٧
٢٠٠٤	١٢,١	١,٦
المتوسط العام	١١,٢	

المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه يتضح بان نسبة السيولة القانونية للبنك العربي في بداية السنوات الثلاث الأولى (١٩٩٧ - ٢٠٠٠) كانت متذبذبة بالانخفاض والارتفاع ومن ثم استقرت في سنة ٢٠٠١ إذ بلغت (١٠,٨%) ومن ثم بدأت بالارتفاع تدريجياً إلا أن بلغت أعلى مستوى لها في سنة ٢٠٠٤ إذ بلغت (١٢,١%) متجاوزة المتوسط العام والبالغ (١١,٢%) بنسبة (٨%) محققة نمواً مقداره (١,٦%) مقارنة مع السنوات الماضية.

4-2 نسبة التوظيف المالي :

وتشير هذه النسبة إلى مدى استعمال المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن والمؤسسات من القروض والتسليفات ويعكس ازدياد هذه النسبة زيادة القروض والتسليفات الممنوحة من المصرف وهذا يعزز من إمكانيته على تحقيق هدف الربحية وأن ارتفاع نسبة التوظيف يكون تأثيره إيجابياً على الأرباح أي كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على كفاءة الصرف في تلبية القروض المصرفية، أما إذا انخفضت دل ذلك على انخفاض القروض والتسليفات مقارنة بحجم الودائع.

جدول (٦) نسبة التوظيف المالي للبنك العربي للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٤)

السنة	نسبة التوظيف %	نسبة النمو %
١٩٩٧	٤٩,٠٢	-
١٩٩٨	٤٧,٤٠	-٣,٣٠
١٩٩٩	٤٥,١٩	-٤,٦٦
٢٠٠٠	٤١,١٩	-٨,٨٥
٢٠٠١	٤٢,٧٤	٣,٧٦
٢٠٠٢	٤٢,٦٦	-٠,١٨
٢٠٠٣	٤٣,٧٥	٢,٥٥
٢٠٠٤	٤٥,٥٣	٤,٠٦
المتوسط العام	٤٤,٦٨	

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن أعلى نسبة تحققت في سنة ١٩٩٧ إذ بلغت (٤٩,٠٢%) متجاوزة المتوسط العام والبالغ (٤٤,٦٨%) بنسبة (٩,٧١%) وتعد أفضل السنوات أداء على وفق هذا المعيار تليها سنة ١٩٩٨ متجاوزة المتوسط العام بنسبة (٦,٠٨%) أما أدنى نسبة فكان من نصيب سنة ٢٠٠٠ إذ بلغت (٤١,١٩%) أدنى من المتوسط العام بنسبة (٨,٤٧%) وتعد هذه السنة من أدنى السنوات أداء تليها سنة (٢٠٠١، ٢٠٠٢) بنسبة (٤٢,٧٤%، ٤٢,٦٦%) على التوالي ثم ارتفعت في سنة ٢٠٠٤ إذ بلغت (٤٥,٥٣%) محققة نسبة نمو (٤,٠٦%) بالمقارنة مع السنوات السابقة ويرجع سبب انخفاض النسبة إلى انخفاض أرصدة القروض والتسليفات مقارنة بإجمالي الودائع إذ ارتفعت أرصدة الودائع من (٩٥٣٠٠٠١) ألف دينار أردني في سنة ١٩٩٧ إلى (١٢٨٦٣٤٨٩) ألف دينار أردني في سنة ٢٠٠٤ أي بزيادة مقدارها (٣٤,٩٧%).

3- مؤشرات ملائمة رأس المال

1-3 مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الموجودات

يبين هذا المؤشر قدرة البنك على استخدام حقوق مالكيه في تكوين الموجودات.

جدول (٧) حق الملكية إلى إجمالي الموجودات للبنك العربي للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٤)

السنة	حق الملكية إلى إجمالي الموجودات %	نسبة النمو %
١٩٩٧	٦,٦٩	-
١٩٩٨	٦,٩٨	٤,٣٣
١٩٩٩	٧,٢٤	٣,٧٢
٢٠٠٠	٧,٢٨	٠,٥٥
٢٠٠١	٨,٠٢	١٠,١٦
٢٠٠٢	٨,٧٤	٨,٩٧
٢٠٠٣	٩,٢٦	٥,٩٤
٢٠٠٤	٩,٢٦	٠
المتوسط العام	٧,٩٣	

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن النسبة بارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى وبنسب متفاوتة من النمو وكانت أعلى نسبة تحققت في السنتين (٢٠٠٣، ٢٠٠٤) إذ بلغت (٩,٢٦%) لـ خلال السنتين متجاوزتاً المتوسط العام والبالغ (٧,٩٣%) بنسبة (١٦,٧٧%)، أما أدنى نسبة فكانت من نصيب سنة ١٩٩٧ إذ بلغت (٦,٦٩%) وهو أدنى من المتوسط العام ويعود سبب ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع حجم حق الملكية فقد ارتفع من (٧٢٠٠٠٠) ألف دينار أردني في سنة ١٩٩٧ إلى (١٤٦٩٨٣٣) ألف دينار أردني في سنة ٢٠٠٤ أي بزيادة مقدارها (١٠٤%) .

2-3 مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الودائع

يبين هذا المؤشر قدرة البنك على تلبية طلبات المودعين من حق الملكية عند الحاجة إلى ذلك.

جدول (٨) حق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنك العربي للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٤)

السنة	حق الملكية إلى إجمالي الودائع %	نسبة النمو %
١٩٩٧	٧,٥٥	-
١٩٩٨	٧,٨٧	٤,٢٣
١٩٩٩	٨,١٧	٣,٨١
٢٠٠٠	٨,١٧	٠
٢٠٠١	٩,٥٣	١٦,٦٤
٢٠٠٢	١٠,٥٧	١٠,٩١
٢٠٠٣	١١,٣٧	٧,٥٦
٢٠٠٤	١١,٤٢	٠,٣٤
المتوسط العام	٨,٢٠	

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن هذا المؤشر بارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى وكذلك بنسب متفاوتة من النمو وكانت أعلى نسبة للنمو من نصيب سنة ٢٠٠١ إذ بلغت (١٦,٦٤%) وكان أعلى نسبة حققه هذا المؤشر كانت في سنة ٢٠٠٤ وهي (١١,٤٢%) متجاوزة المتوسط العام والبالغ (٨,٢٠%) بنسبة (٣٩,٢٦%) ويرجع سبب الزيادة في النسبة إلى استمرار ارتفاع حق الملكية الذي وصل إلى (١٤٦٩٨٣٣) ألف دينار أردني في عام ٢٠٠٤.

3-3 مؤشر حق الملكية إلى إجمالي القروض

وتعبر هذه النسبة عن قدرة البنك على استخدام حق الملكية باسترداد جزء من الالـ والـ المستثمرة في القروض.

جدول (٩) مؤشر حق الملكية إلى إجمالي القروض للبنك العربي للمدة ١٩٩٧ - ٢٠٠٤

السنة	نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض %	نسبة النمو %
١٩٩٧	١٥	-
١٩٩٨	١٦	٦,٦
١٩٩٩	١٨	١٢,٥
٢٠٠٠	١٩	٥,٥
٢٠٠١	٢٢	١٥,٧
٢٠٠٢	٢٤	٩
٢٠٠٣	٢٦	٨,٣
٢٠٠٤	٢٥	-٣,٨
المتوسط العام	٢٠	

المصدر : إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بان أعلى معدل حققته هذه النسبة سنة (٢٠٠٣) إذ بلغت (٢٦%) متجاوزة المتوسط العام والبالغ (٢٠%) بنسبة (٣٠%) وتعتبر هذه السنة من أفضل السنوات أداء وفق هذه النسبة تليها سنة ٢٠٠٤ إذ حققت ما نسبته (٢٥%) متجاوزة المتوسط العام بنسبة (٢٥%) اما أدنى مستوى لهذه النسبة فكان من نصيب سنة (١٩٩٧) إذ بلغت (١٥%) وهي أدنى من المتوسط العام بنسبة (٣٣%) وتعتبر هذه السنة من أدنى السنوات. ويلاحظ بان هذه النسبة بارتفاع مستمر اعتباراً من (١٩٩٧ - ٢٠٠٣) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى نسبة النمو والزيادة في رأس المال المدفوع والأحتياطيات.

فقد ارتفع حق الملكية من (٧٢٠٠٠٠) ألف دينار أردني في سنة ١٩٩٧ إلى (١٤٣٣٥٢٦) ألف دينار أردني في سنة ٢٠٠٣ أي بزيادة مقدارها (٩٩%) .

4-3 مؤشر حق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة المصرف على استخدام حق الملكية باسترداد الأموال المستثمرة في الأوراق المالية والاستثمارات.

جدول (١٠)

مؤشر حق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية للبنك العربي للمدة ١٩٩٧ - ٢٠٠٤

السنة	نسبة حق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية %	نسبة النمو %
١٩٩٧	١١,٣٤	-
١٩٩٨	١١,٨٨	٤,٧٦
١٩٩٩	١٢,٧٢	٧,٠٧
٢٠٠٠	١٢,٩٧	١,٩٦
٢٠٠١	١٤,٥٧	١٢,٣٣
٢٠٠٢	١٥,٦٠	٧,٠٦
٢٠٠٣	١٦,٦٠	٦,٤١
٢٠٠٤	١٥,١٣	-٨,٨٥
المتوسط العام	١٣,٨٥	

المصدر : إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن سنة ١٩٩٧ حققت أدنى مستوى لها إذ بلغت (١١,٣٤%) وهو أدنى من المتوسط العام بنسبة (٢٢,١٣%) ثم بدأت بالارتفاع تدريجياً في السنوات (١٩٩٨ - ٢٠٠٣) حتى بلغت إلى أعلى معدل لها في سنة (٢٠٠٣) إذ بلغت (١٦,٦٠%) متجاوزة المتوسط العام والبالغ (١٣,٨٥%) بنسبة (١٩,٨٥%) وبنسبة نمو مقدار (٦,٤١%) عن السنوات السابقة، إلا أنها عادت إلى الانخفاض قليلاً في سنة ٢٠٠٤ حتى بلغت (١٥,١٣%) محققة تراجعاً في نسبة النمو عن السنة السابقة بمقدار (٨,٨٥%) ويرجع سبب، هذا الانخفاض إلى زيادة النمو في الاستثمارات فقد ارتفعت من (٨٦٣١٨٤٧) ألف دينار أردني في سنة (٢٠٠٣) إلى (٩٧١٣٩٤١) ألف دينار أردني في سنة ٢٠٠٤ أي بزيادة مقدار (١٢,٥٣%).

رابعاً: اختبار فرضية البحث

1: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على مؤشرات الربحية:

1-1 : تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في معدل العائد على حق الملكية.

من خلال الجدول (١١) الذي يوضح النتائج الإحصائية لتأثير المتغير المستقل (X1) في المتغير المعتمد (Y1) فإن قيمة معامل التحديد (R2) بلغت (٠,٧٨) بمعنى إن المتغير المستقل يفسر نسبة كبيرة من المتغير الحاصل في معدل العائد على حق الملكية وهو تأثير معنوي وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (٢١,٨٢) وهي أكبر من (F) الجدولة والبالغة (٥,٥٩) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية (n1=1, n2=7) ومما يؤكد ذلك اختبار (T) إذ بلغت (T) المحسوبة (٢,١٢١) وهي أكبر من الجدولية والبالغة (١,٨٩٥) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) مما يعني رفض فرضية البحث.

2-1 : تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في معدل العائد على الاستثمار.

يتضح من خلال الجدول (١١) والذي يوضح تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي القانوني في (Y2) معدل العائد على الاستثمار بأن قيمة معامل التحديد R2 بلغت (٠,٨٨) كما أن التأثير كان معنوياً على وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (٤٣,٨٢) قياساً بـ (F) الجدولية والبالغة (٥,٥٩) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية (n1=1, n2=7) مما يؤكد رفض فرضية البحث. أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (٢,٣٢١) وهي أكبر من الجدولية والبالغة (١,٨٩٥) عند مستوى معنوي (٠,٠٥).

جدول (١١) تحليل التأثير بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الربحية

المتغير المستقل X1	المتغير المعتمد Y1 ، Y2	R2 معامل التحديد	F المحسوبة	T المحسوبة
نسبة الاحتياطي القانوني	معدل العائد على حق الملكية	٠,٧٨	*٢١,٨٢	**٢,١٢١
	معدل العائد على الاستثمار	٠,٨٨	٤٣,٨٢	٢,٣٢١

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

* (F) الجدولية = (٥,٩٥)

** (T) الجدولية = (١,٨٩٥) وهكذا في بقية الجداول.

2: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على مؤشرات السيولة

1-2: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في نسبة الرصيد النقدي

يتضح من خلال الجدول (١٢) والذي يوضح تحليل التأثير بين (X1) و (y1) بأن قيمة معامل التحديد R2 بلغت (٠,٢٦) وهي قيمة ضعيفة لتفسير التغيرات الحاصلة في نسبة الرصيد النقدي، اما قيمة (F) المحسوبة لها فقد كانت (٢,١٦) وهي اقل من (F) الجدولية البالغة (٥,٥٩) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=7) مما يعني قبول فرضية البحث ومما يؤكد صحة هذا التحليل هو عدم معنوية درجة قوة المتغير (X1) على وفق اختبار (T) إذ بلغت (T) المحسوبة (١,٤٧٢) وهي اقل من (T) الجدولية البالغة (١,٨٩٥) عند مستوى معنوي (٠,٠٥).

2-2: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في نسبة السيولة القانونية

يتضح من خلال الجدول (١٢) والذي يوضح تحليل التأثير بين (X1) و (y2) بأن قيمة معامل التحديد R2 بلغت (٠,٧٧) بمعنى أن المتغير المستقل (X1) يفسر نسبة كبيرة من التغيرات الحاصلة بالمتغير المعتمد (y2)، كما أن هذا التأثير كان معنوياً على وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (٢٠,٦١٧) وهو أكبر من (F) الجدولية والبالغة (٥,٥٩) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) مما يعني رفض فرضية البحث وأن قوة المتغير (X1) كانت كبيرة على وفق اختبار (T) إذ بلغت (T) المحسوبة (٤,٥٤٠) وهي أكبر من (T) الجدولية والبالغة (١,٨٩٥) مما يؤكد رفض فرضية البحث.

٣-٢: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في نسبة التوظيف

يتضح من خلال الجدول (١٢) إن قيمة R2 بلغت (٠,١٣) وهي قيمة ضعيفة جداً فضلاً عن ذلك فإن التأثير غير معنوي على وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (٠,٨١) وهي اقل من (F) الجدولية البالغة (٥,٥٩) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=7) مما يعني قبول فرضية البحث بالنسبة لتأثير X1 على المتغير y2 ومما يؤكد صحة هذا التحليل هو عدم معنوية درجة قوة المتغير X1 إذ بلغت T المحسوبة (٠,٩٠٦) وهي اقل من (T) الجدولية البالغة (١,٨٩٥) عند مستوى معنوي (٠,٠٥).

جدول (١٢) تحليل التأثير بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات السيولة

المتغير المستقل X1	المتغير المعتمد y1, y2, y3	R2 معامل التحديد	F المحسوبة	T المحسوبة
نسبة الاحتياطي القانوني	نسبة الرصيد النقدي	٠,٢٦	٢,١٦	١,٤٧٢
	نسبة السيولة القانونية	٠,٧٧	٢٠,٦١٧	٤,٥٤٠
	نسبة التوظيف	٠,١٣	٠,٨١٢	٠,٩٠٦

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

3: تحليل التأثير بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات ملاءة راس المال

1-3: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في حق الملكية إلى إجمالي الموجودات

أظهرت نتائج التحليل في الجدول (١٣) والذي يبين تأثير (X1) نسبة الاحتياطي القانوني في (y1) حق الملكية إلى إجمالي الموجودات إذ أن قيمة معامل التحديد R2 بلغت (٠,٦٨) بمعنى إن المتغير المستقل (X1) يفسر نسبة كبيرة من التغيرات الحاصلة في حق الملكية إلى إجمالي الموجودات وهو تأثير معنوي وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (١٢,٥٨) وهي أكبر من (F) الجدولية البالغة (٥,٥٩) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية (n1=1, n2=7) أما (T) المحسوبة فقد بلغت (٣,٥٤٧) وهي أكبر من (T) الجدولية البالغة (١,٨٩٥) مما يعني رفض فرضية البحث.

2-3: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في حق الملكية إلى إجمالي الودائع

من خلال الجدول (١٣) الذي يوضح تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني (X1) في حق الملكية إلى إجمالي الودائع (y2)، يتضح إن قيمة معامل التحديد R2 بلغت (٠,٧٠) بمعنى إن المتغير المستقل يفسر نسبة كبيرة من التغيرات الحاصلة في حق الملكية إلى إجمالي الودائع ومن خلال اختبار (F) تأكد صحة معنويته إذ بلغت (F) المحسوبة (١٣,٩٣) وهي أكبر من (F) الجدولية البالغة (٥,٥٩) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية (n1=1, n2=7) وما يؤكد صحة التحليل هو أن قوة تأثير المتغير (X1) كانت معنوية على وفق اختبار (T) إذ بلغت (T) المحسوبة (٣,٧٣٣) وهي أكبر من (T) الجدولية البالغة (١,٨٩٥) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) مما يعني رفض فرضية البحث.

3-3: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في حق الملكية إلى القروض

يتضح من خلال الجدول (١٣) من تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في حق الملكية إلى القروض إن قيمة معامل التحديد R2 بلغت (٠,٥٥) وهي نسبة تساهم في تفسير التغيرات التي حصلت في حق الملكية إلى القروض، كما أن هذا التأثير كان معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (٧,٢٣) وهي أكبر من (F) الجدولية والبالغة (٥,٩٥) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) مما يؤكد رفض فرضية البحث. أما على وفق اختبار (T) فقد بلغت (T) المحسوبة (٢,٦٨٨) وهي أكبر من الجدولية والبالغة (١,٨٩٥) عند مستوى معنوي (٠,٠٥).

4-3: تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في حق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية يتضح من خلال الجدول (١٣) من تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني في حق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية، أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (٠,٥٩) وهي كذلك نسبة متواضعة في تفسير التغيرات التي تحصل في حق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية اما قيمة (F) المحسوبة فبلغت (٥,٧١) وهي اكبر من (F) الجدولية والبالغة (٥,٥٩) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=7) ومما يؤكد صحة التحليل هو أن قوة تأثير المتغير (X1) كانت على معنوية على وفق اختبار (T) إذ بلغت (T) المحسوبة (٢,١٧٢) وهي اكبر من (T) الجدولية والبالغة (١,٨٩٥) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) مما يعني رفض فرضية البحث.

جدول (١٣) تحليل التأثير بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات ملاءة رأس المال

المتغير المستقل X1	المتغير المعتمد y1, y2, y3, y4	R2 معامل التحديد	F المحسوبة	T المحسوبة
نسبة الاحتياطي القانوني	حق الملكية الى اجمالي الموجودات	٠,٦٨	١٢,٥٨	١٣,٥٤٧
	حق الملكية الى اجمالي الودائع	٠,٧٠	١٣,٩٣	٣,٧٣٣
	حق الملكية الى القروض	٠,٥٥	٧,٢٣	٢,٦٨٨
	حق الملكية الى الاستثمار في الأوراق المالية	٠,٥٩	٥,٧١	٢,١٧٢

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أ: الاستنتاجات: (Conclusions)

- ١ - قيام البنك المركزي الأردني بفرض نسبة احتياطي قانوني موحد على ودائع البنوك التجارية دون مراعاة لأنواع الودائع سواء كانت جارية أم لأجلية.
- ٢ - قيام البنك المركزي الأردني بفرض نسبة احتياطي قانوني دون مراعاة فيما إذا كانت مصارف كبيرة أو صغيرة.
- ٣ - ارتفاع مؤشرات السيولة لدى البنك العربي وهذا يفسر بأن البنك العربي يتبع سياسة متشددة في استثمار موارده.
- ٤ - أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بوجود تأثير معنوي بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الربحية للبنك العربي.
- ٥ - وجد من خلال التحليل الإحصائي بوجود تأثير معنوي بين نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات ملائمة رأس المال.
- ١ - أن يقوم البنك المركزي الأردني باستخدام أدوات السياسة النقدية الأخرى فضلاً عن لنسبة الاحتياطي القانوني لامتناس السيولة من بعض البنوك التجارية.

٢- إن يميز البنك المركزي الأردني بين الودائع الجارية الودائع ألالجلة والتوفير عند فرض نسبة الاحتياطي القانوني وفرض نسبة أعلى على الودائع الجارية بسبب السحوبات الكبيرة عليها.

٣- إن يقوم البنك المركزي بفرض نسبة احتياطي قانوني أكبر على البنوك التجارية الكبيرة وأقل على البنوك التجارية الصغيرة.

٤- ضرورة إعداد دراسة تبين أثر السياسات النقدية الأخرى على أداء المصارف وأجراء مقارنة مع بعضها البعض لبيان أي من هذه السياسات مؤثرة على أداء المصارف.

(المصادر)

* المصادر العربية:

أولاً: الكتب

١- العصار، رشاد ورياض، الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.

٢- العلاق، بشير عباس، إدارة المصارف مدخل وظيفي، جامعة التحدي، ٢٠٠١.

٣- الدوري، زكريا، السامرائي، يسرى، البنوك المركزية والسياسة النقدية، الطبعة العربية، دار اليازودري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.

٤- الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

٥- خليل، سامي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢.

٦- عقل، مفلح محمد، وجهات نظر مصرفية، الجزء الأول والثاني، عمان الأردن، ٢٠٠٠.

٧- هندي، منير صالح، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، الإسكندرية، المكتب العربي المدني، ١٩٩٦.

ثانياً: البحوث والدراسات

٨ - الدوري، مؤيد عبد الرحمن، عداي، فلاح حسن، تحليل السياسية المالية للمصارف التجارية، دراسة مقارنة، الجامعة المستنصرية، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد الثالث عشر، ١٩٩١.

٩ - جميل، هيل عجمي، أثر الاحتياطي الإلزامي على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠١) عمان، مركز الأردن للدراسات، تموز، ٢٠٠٣.

١٠ - طوقان، أمية، تطورات السياسة النقدية في الأردن خلال عام ٢٠٠٢، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

11- الخطيب، سمير كامل، قياس دور المقارنة المرجعية في تحسين الأداء المنظمي، أطروحة دكتوراه، إدارة واقتصاد، إدارة أعمال، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢ الرسائل والأطاريح

12- فهد، نصر حمود، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، أطروحة دكتوراه إدارة واقتصاد، اقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧.

رابعاً: التقارير والنشرات

13- التقارير السنوية للميزانية العمومية وكشف الدخل للبنك العربي للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٤).

* المصادر الأجنبية

14- Barking, Michael & Melanie, Poweil & Kent, Mathews, Economics, 3th ed. , Addison weslry Longman limited England, 1997.

15- Brealy, A, Richard & My.ercs, C, Sterart, Principles Of corporate Financie, 4th International Edition, ed, Mc, Graw – hill Book Company, 1991.

16- Burda, Michael & charles Wyplosz, Macroe Conomics European Text, 2th ed. Oxford university press INC. New York, 1997.

17- Gitman, Lawence, J, Principles Of Managerial Finance 9th ed. N.Y Donnelley and sons company ,2000

18- Hempel, Georgeh. & Simonson, Donald G & Coleman, alan , Bank Management, 4th ewd. John wiley & son's U.S.A, 1994.

19- Hempel, Goeorge H. & Simonson, Donald, Bank Management Text And Gases, 5th ed. Tohn wiley and sons, Inc, 1999.

20- Howells, peter, Bain, Keith, Financial Markets & institutions , 3th Prentice Hall, 2000.

21- Ros, Peters, Commercial Bank Management, Irwin MC Graw Hill, 1999.

14- Burda, Michael & charles Wyplosz, Macroe Conomics European Text, 2th ed. Oxford university press INC. New York, 1997.

